عدد من قادة الرأي والمجتمع المدني عرض أوجه القصور فيها

مؤتمر "الطبقة الوسطى": إشراك أبناء الكويت في تنفيذ برنامج عمل الحكومة والخطة التنموية

■ شهدت الحلقة النقاشية الثالثة لمؤتمر "موقع الطبقة الوسطى من برنامج عمل الحكومة والانعكاس المهني عليها ودور المجتمع المدني في تفعيلها"، حضورا ماشدا من مؤسسات المجتمع المدني الذي خصصت له هذه الحلقة لإبداء رؤيته ومقترحاته حول برنامج عمل الحكومة.

وعقدت الورشة مساء اول من أمس في جمعية المهندسين الكويتية لبلورة المقترحات والتوصيات التي ستعرض في 22 الشهر الجاري خلال انعقاد المؤتمر بقاعة الراية برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون التنمية وزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد والذي بادرت بفكرته مجموعة نورية السداني للطبقة الوسطى وتنظمه جمعية المهندسين الكويتية.

في البداية، جددت مشرف عام المؤتمر نورية السداني تاكيدها على أن برنامج عمل الحكومة برنامج طموح ويعتبر نقلة نوعية للكويت والشعب الكويتي، وقالت. لقد شبعنا من الشعارات، مؤكدة ان الشعب جزء من الحكومة والحكومة جزء من الشعب ولو تم التعاون بين الطرفين لتم التوصل لافضل النتائج.

ثم تحدث مدير الحلقة د. علي الطراح مؤكدا على ضرورة اشتراك كافة أطياف المجتمع في الخير العام وتحقيق المصلحة العامة، مشيرا إلى ضرورة التفريق بين السياسة وعمل المجتمع المدني الذي تؤكد مؤسساته على أنها ليست تابعة لأحد ودورها هو خدمة المجتمع.

وتمنى الطراح أن يحقق برنامج عمل الحكومة نقلة نوعية على مستوى العمل الحكومي والشعبي بالكويت، مؤكدا أن التنمية تهدف إلى تطوير الإنسان فهو الهدف والأداة، ويجب أن يشارك ويشعر بانه جزء مما يحدث حوله وهذا ما يقوم به هذا المؤتمر وورش عمله.

واوضح أن الهدف هو الاستفادة من ما يطرح في هذا الورش وتلخيصه في رؤية مجتمعية لتطوير الطبقة الوسطى في الكويت وتفعيل دورها، مشيدا بجهود جمعية المهندسين الكويتية في تنظيم هذه الانشطة المتنوعة في المجتمع ودورها الملموس في تفعيل العمل المجتمعي.

ثم تحدث وزير الأشغال الأسبق خالد العيسى، مؤكدا أن مشاركة الشعب في الدخل الوطني للبد امر شرعي، مشيرا إلى الحديث الشريف " الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار "، وان النفط في زماننا هو النار.

واوضح العيسى أنه ليس من الضروري أن نقبض حصتنا كشعب من هذا الدخل نقدا، فالدولة تقدم لنا الخدمات الصحية، والتعليم والاشغال وغيرها وهذه الخدمات جزء من حصة الشعب في هذا الدخل، واشار العيسى إلى أن برامج الحكومة التنموية تعود إلى زمن المغفور له الشيخ عبد الله السالم حيث عرض على البلدية ووجهاء البلد أول خطة تنموية وتوالت الخطط وتوسعت رقعة التنمية الحضرية في الكويت، وان المطلوب منا هو البحث عن سبل الاستفادة الشعبية" كيف نقبض نصيبنا من هذه البرامج دلالا زلالا" من هذا البرنامج الحكومي الضخم.

ومن جانبه، اكد عضو مجلس الأمة السابق أحمد المليفي أن الشراكة في برنامج عمل الحكومة لا يمكن أن تتم إلا من خلال الفهم مشددا على أن كل مواطن يجب أن يكون شريكا في هذا البرنامج وانه لن يتحقق إلا من خلال محاربة الفساد واتباع الشفافية في الطرح والعدالة في المنافسة مؤكدا على اهمية تعديل قانون المناقصات والنظر لكيفية تعامل الحكومة مع المبلغ المخصص للبرنامج.

ومن جانبه اكد الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي أهمية وضع الخطة في إطارها الدستوري، مذكرا بان التنمية وفق الدستور يجب أن تكون بقانون،وشدد على أهمية أن يكون للناس دور حقيقي ودون ذلك لن يكون هناك حديث عن التنمية، وطالب بأن تكون تلك التنمية من خلال قانون يأتي من المجلس وليس الحكومة.

ومن ناحيته اشار رئيس جمعية حقوق الإنسان المحامي علي البغلي الى خلو خطة الحكومة من المشاريع الإنتاجية واقتصارها على مشاريع إسكانية وخدمات استهلاكية وطالب بان تكون الخطة مستدامة وبها الكثير من المشاريع الإنتاجية التي تخدم لما بعد النفط كي تساعد الأجيال المقبلة على العيش بكرامة

وتحدث نائب رئيس اتحاد العمال عبد الرحمن الغانم على أهمية الاستثمار في البشر كي تنجح الخطة.

كما تحدث عضو مجلس الأمة السابق عبد الله النيباري عن أن الخطة لم تدرس حتى الان دراسة فنية حقيقية وأن كل المشاريع الموجودة بها مشاريع استهلاكية وكلها في مرحلة التصميم والذي يأخذ من سنة إلى سنتين مستبعدا أن تنجز في خلال أربع سنوات.

وتحدث باسل الزير عن أن تلك الخطة مجرد كلام فقط ودغدغة للمشاعر وان الكويت لا يوجد بها طبقة وسطى وان هناك حاجة لمعالجة الكثير من الامور ومن أهمها ارتفاع الأسعار.

اما الوزير السابق أنور الرشيد فقال ان تلك الخطة لا يمكن ان تتحقق في ظل إدارة فاسدة معتقدا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية.

واضح النائب ناجي العبد الهادي أن هذه الخطة مدتها أربع سنوات ستبدأ بتاريخ الأول من ابريل المقبل وحتى الان لم يصرف من المبلغ المخصص لها دينار كما يعتقد البعض بأن نصف ميزانية الخطة صرف بالفعل معربا عن أمله أن يتم الخروج من المؤتمر بورقة توصيات تفيد البرنامج.

وطالب المهندس عبد الله العتيبي بأن يكون هناك إطار عام للمجتمع حتى تخرج التنمية بأفكار بناءة لمشروع الحكومة.

إلى ذلك قال رئيس جمعية المهندسين طلال القحطاني ان هناك حاجة ماسة للحوار الراقي من خلال هذه الورش ولا يمنع ذلك من الاختلاف مضيفا أننا لسنا في مستوى التنظيم ولا يعيب على الخطة أن تكون ناقصة أو بها أخطاء لأننا أمام جهد بشري، وقال القحطاني اننا أمام واقع ونريد معرفة ماذا يمكن أن نقدم وما هو مطلوب منا وماذا نريد من الحكومة ومن المجتمع ومن أنفسنا، واكد على أن تحويل الكويت لمركز مالي رغبة سامية على الجميع أن لا يقلل منها وأن يعمل من أجلها.

ومن جانبها تحدثت هند الهولي عن أهمية تنمية العنصر البشري وأن البداية يجب أن تكون من الفتيات الصغيرات فيما حدثت كاملة العياد عن استثمار العنصر البشري والذي يبدأ من الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتطرق المهندس فيصل الجهيم عن فرص العمل التي يوفرها برنامج الحكومة للشباب الكويتي والتي يصل عددها لمليون و300 ألف فرصة عمل وطالب بإنشاء جهاز مساند جهاز يراقب الجهاز التنفيذي للبرنامج وتكون لديه سلطة قضائية وركز على الدور الإعلامي وضرورة إشراك الشباب في البرنامج.

وتحدث الكاتب سامي النصف عن القصور في الجانب الإعلامي للخطة لشرحها للناس لافتا إلى أن هذا القصور أوجد إشكالية وفلاقا وطالب بتسليط الضوء عليها وطالب أيضا بوجود شق سياحي بها.

اما عوض شقير المطيري من اتحاد العمال فشدد على ضرورة أن تكون هناك شراكة ومكان للعمال في تلك الخطة.

واكدت رنا الخالد على ضرورة ان تكون الخطة متكاملة وتركز على ثقافة الإنتاج ودور الفرد في التنمية فيما طالب المحامي محمد الدلال بتغيير آليات التنفيذ المرتبطة بالأداء الحكومي والخروج من إطار المؤتمرات إلى تكوين تحالف من مؤسسات المجتمع المدني يتابع ويراقب تنفيذ الخطة بشكل سليم ويكون هذا التحالف جزءا رئيسيا ومشاركا في مجالس اتخاذ القرار.

وطالب خالد العيسى بضرورة تواجد الإعلام وشرحه للخطة وتناولها بشكل مفصل فيما اعتبر عبد الله نجيب الملا ان فكرة تقسيم الشعب الكويتي لطبقات "مرفوضة".

وفي مداخلة للسداني عن موضوع تقسيم المجتمع لطبقات قالت ان هذا التقسيم عالمي ولا يرتبط بالكويت أو بدولة معينة لافتة إلى انه لا يوجد مجتمع يخلو من الطبقة الوسطى وهي المحرك الأساسي لاي مجتمع.

ومن جانبه طالب صلاح الشمري من جمعية الشفافية تحديد الآثار الإيجابية المتوقعة من الخطة وكيفية تنميتها وتطويرها.

بدوره قال المهندس حمود الزعبي ان دورنا الآن وضع موطن قدم في الخطة وفي التشريع مشيرا إلى تفاؤل مؤسسات المجتمع المدني في سير الخطة في مسارها الصحيح.

وتحدث زايد الزيد عن اختلاف الخطة التنموية وبرنامج عمل الحكومة والذي يعتبر عدة مشاريع تخلو من أهم المشاريع التنموية الحقيقية مثل خلوها من معالجة مشكلة الطلاق ومشاكل التعليم ووضعه الآن، وطالب بعدم الخلط بين خطة التنمية وخطة المشاريع.

وطالب خالد الفيلكاوي بالتركيز على الفرد الكويتي وتنميته من خلال التعليم.

وفي الختام اكد النائب ناجي العبد الهادي على أن الخطة تناقش كل شيء وما ينقصها إلا التسويق فقط.

■ **الفيلي: التنمية يجب أن تأتي بقانون من مجلس الأمة وليس الحكومة**

■ **الجهيم: الخطة توفر نحو مليون و 300 ألف فرصة عمل للكويتيين**

■ **العبدالهادي: الخطة متكاملة وتناقش كل شيء لكن ينقصها التسويق**

■ نورية السداني والقحطاني والعبدالهادي والمليفي يتحدثون في المؤتمر

■ جانب من المشاركين

أرامكو السعودية
Saudi Aramco
تعلن أرامكو السعودية عن مزاد عالمي
بالظهران - المملكة العربية السعودية
أيام: الأحد - الإثنين - الثلاثاء- الأربعاء
١٢ / ١٣ / ١٤ / ١٥ ربيع الثاني ١٤٣١هـ (٢٨ / ٢٩ / ٣٠ / ٣١) مارس ٢٠١٠م
للموقع ساحة مزاد أرامكو السعودية - طريق الظهران - بلبق الشرق الظهران
الساعة ٨ صباحاً
رافعات (كرينات) | أنابيب صلب
رافعات شوكية | قارب لربط السفن
شاحنات - تريلات - سهاريج | لقم حفر ومستلزماتها
مولدات كهربائية | أجهزة إلكترونية
ضواغط هواء | قطع غيار متنوعة
مكائن خام | وحدات تكييف ومبردات
صمامات وتركيبات حديدية | مواد متنوعة
للمعاينة متاحة اعتباراً من ٤ ربيع الثاني ١٤٣١هـ (٢٠ مارس ٢٠١٠م) من الساعة ٨ صباحاً حتى ٢ ظهراً
شروط الدفع ٧٠٪ نقداً أو بشيك مصدق عند إرساء البيع والنسبة المتبقية (٣٠٪) بعد انتهاء المزاد
للاستفسار والحصول على كتيب المزاد، يرجى الاتصال بـ : -
شركة عبدالله فؤاد الشايخة (قسم المزادات)
E-mail: auction@abdulla-fouad.com www.abdulla-fouad.com
أو ممثل أرامكو السعودية - سلطان عبد الله الخالدي
هاتف: ٠٥٦٨-٨٧٦-٣-٩٦٦+ جوال: ٠٥-٦٨٦-٣١٤٤
E-mail: khaldisa@aramco.com www.saudiaramco.com
E-mail: arb@abdulla-fouad.com

"تحالف 11-11" يستنكر التهديدات الحكومية للمضربين عن العمل ويدعو إلى تحقيق مطالبهم وعدم قمع الاضرابات

■ استنكر تحالف قوى 11-11 التهديدات الحكومية للفئات العمالية بعدم الاضراب والتلويح باتخاذ عقوبات تاديبية ضد العمال المضربين

وقال التحالف في بيان له على لسان الناطق الرسمي ورئيس المكتب الإعلامي للتحالف فايز النشوان انه تابع بألم ما رشح عن اجتماع مجلس الوزراء الخميس والذي حمل لهجة عدائية شرسة لم يتعود عليها المجتمع الكويتي الذي جبل على القول اللين والاخذ بوسائط الامور والحديث بالحسنى ، حيث ذكر البيان الذي أصدره مجلس الوزراء بخصوص هذه الجلسة التي ناقشت تداعيات الإضرابات الناجمة بعد أن شلت العمل نسبيا وبشكل مؤثر في الإدارة العامة للموانئ وادارة الخبراء وغيرهم، إن المجلس أكد رفضه القاطع لجميع وسائل الإضراب والامتناع عن العمل أو التهديد بها ، وقد شمل البيان تهديداً مباشرا وقويا للمضربين متوعدا إياهم بإيقافهم عن العمل وتوعدهم بإجراءات تاديبية بسبب إضرابهم وقد كلف المجلس الجهات المعنية بمباشرة الإجراءات القانونية بحقهم ومحاسبتهم. اضاف بيان التحالف اننا اذ نستنكر البيان الحكومي ونستغربه نؤكد ان تحالف قوى 11-11 يستنكر هذا البيان ويستغربه في نفس الوقت ، فقد كان يحدونا الأمل بسمو رئيس مجلس الوزراء كي يتفهم التطور في الحراك الاجتماعي في الكويت وكنا نراهن بان سموه سيهضم تلك الإضرابات التي لا تعبر عن عصيان مدني بقدر ما تحاول توجيه رسالة لأصحاب القرار بأنهم مظلومون وانهم متحدون لمواجهة هذا الظلم بعد تسويف مطالبهم المستحقة واحتقارها من قبل مجلس الخدمة المدنية والجهات المعنية ، وتوقعنا من سمو الرئيس الذي عاش في عمق أوروبا المتقدمة في سويسرا وفرنسا سيستوعب بكل رضى مسألة حق العمال في التعبير عن استيائهم بالإضراب وهذا جزء من تطور الامم والشعوب حين يكون للعمال دور في اتخاذ القرار وتوجيهه بل وإقراره ولو بتعطيل بعض المصالح لبعض الوقت آخذين بفضيلة دفع المفاسد أولى من جلب المنافع ، وإن من تأخر الامم والشعوب أن تلجأ السلطات لقمع تلك الإضرابات العمالية بطرق مستهجنة كالإيقاف عن العمل او اي إجراء تاديبي آخر ، فكان الأجدى أن تكون لهجة البيان الصادر من مجلس الوزراء بشأن الإضرابات هادئة ووعدية لحل مشاكل العمال والموظفين وفق الأطر القانونية واستعمال الجهات المعنية للبت بها طالما كانت مستحقة ، فهل ستخرج كل هذه الجامع يا سمو الرئيس على باطل ؟

وختم باعلان رفض اي إجراءات مجحفة بحق الموظفين المضربين بل نقول لهم إن رسالتكم قد وصلت الآفاق ، ولا يثنيكم احد عن الصدع بالحق للوصول لمطالبكم المستحقة طالما كان ذلك وفق الأطر الدستورية والقانونية ودون أن يؤثر على مصالح الكويت العليا لأن الكويت فوق كل اعتبار.

■ فايز النشوان